بغطاء جوي روسي تتقدم باتجاه مدينة تل رفعت الإستراتيجية

قوات النظام على بعد 25 كلم من الحدود السورية التركية

■ طعمة: ما يجري في معبر باب السلامة خطر غير مسبوق

دمشق – «وكالات»: تمكنت قوات النظام بدعم جوي روسي من الوصول لأول مرة منذ عام 2013 لمسافة تبعد نحو 25 كلم عن الحدود السورية – التركية، مع استمرار تقدمها في ريفي حلب الشمالي والشرقي.

وأفاد المرصد السوري بسيطرة قوات النظام وميليشياته على قرية كفين، لتقترب بذلك مسافة 5 كلم من بلدة تل رفعت الإستراتيجية.

كذلك تمكنت الوحدات الكردية من السيطرة على منطقة تل عنجار بريف حلب الشمالي بعد معارك مع الفصائل المقاتلة.

على صعيد متصل نفذت طائرات حربية يعتقد أنها روسية على مناطق في بلدة الأتارب في ريف حلب الغربي.

كما تجددت الغارات طائرات حربية يعتقد أنها روسية ضرباتها على مناطق في حيان ومعارة الأرتيق والأتارب بريف حلب الشمالي ما أدى لسقوط قتلى وجرحى.

وتوارت معلومات عن تقدم قوات النظام وسيطرتها على منطقة تل مكسور بريف حلب الشرقي بعد معارك مع داعش.

الدمار في درعا نتيجة القصف المتواصل للطيران الروسي

أيضا دارت اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم داعش في محيط سد تشرين بريف حلب الشمالي الشرقي.

بينما سقطت قذائف أطلقتها الفصائل المقاتلة على مناطق في حيي الميدان والأشرفية بمدينة حلب.

من جانب آخر حذر رئيس الحكومة السورية المؤقتة أحمد طعمة من عواقب الهجوم الروسي على شمال حلب مؤكدا في لقاء مع الحدث أن عدد النازحين من حلب وما حولها سيقفز من سبعين ألفا إلى نحو نصف مليون شخص.

ورأت الحكومة السورية المؤقتة ان المنطقة الآمنة باتت اكثر الحاحا لحماية النازحين.

من ناحية أخرى ناشد مجلس محافظة درعا، التابع للحكومة المؤقتة وممثل المجالس المحلية في مدن حوران وقراها، الأحد، المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ

■ 80 ألف نازح جراء هجمات الأسد على درعا

خطوات توقف هجمات قوات الأسد المدعومة برا وجوا، وتطبيق القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن، مشيرا إلى أن هذه الهجمات أدت إلى نزوح حوالي 80 ألف مدني.

وأصدر مجلس درعا، بيان «مناشدة عاجلة»، أظهر من خلاله حجم الكارثة الإنسانية في المحافظة جراء استمرار المعارك والقصف الجوي والنزوح الذي رافقها.

وأوضح البيان أن الغارات المستمرة على مناطق المحافظة أدت إلى نزوح نحو 80 ألف مدني، ازداد عددهم بعد سيطرة قوات الأسد وحلفائه على مدينة الشيخ مسكين وعتمان قبل أيام.

وأشار المصدر إلى أن النازحين يعيشون ظروفا قاسية في فصل الشتاء مع صعوبة إيجاد مأوى لهم.

وحققت قوات الأسد تقدما غير مسبوق في محافظة درعا، بسيطرتها على مدينتي الشيخ مسكين وعتمان، مستعينة بقصف روسي خلف عشرات القتلى والإصابات بين المدنيين، في ظل نزوح مستمر نحو مناطق أكثر أمنا، لاسيما الشريط الحدودي مع الأردن.

الأردن: حرس الحدود يقتل شخصين حاولا التسلل

عمان – «وكالات»: قتلت قوات حرس الحدود الأردنية شخصين وألقت القبض على آخرين بعد محاولتهم التسلل إلى أراضي المملكة عبر الحدود السورية.

وقال مصدر عسكري في القوات المسلحة، إن عناصر الأمن ضبطت مواد ممنوعة كانت بحوزة المتسللين، وحذرت من محاولات الدخول إلى الحدود الأردنية بطريقة غير قانونية.

تونس تعارض أي تدخل بري أجنبي في ليبيا

وزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني

تونس – «وكالات»: كشف وزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني عن أن بلاده تعارض أي تدخل بري أجنبي في ليبيا، موضحا أن تسلل الإرهابيين من الأراضي الليبية ظل يمثل تهديدا مستمرا لتونس.

وجاء حديث الوزير التونسي في معرض وقوفه على مشروع مراقبة الحدود مع ليبيا الذي أعلنت عنه الحكومة التونسية بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة.

وكانت تونس انهت بناء ساتر ترابي يفصلها عن ليبيا بطول 250 كيلومترا لمنع دخول أي عناصر إرهابية وتهريب الأسلحة والمقاتلين والبضائع.

وبحسب قائد فرقة المراقبة الحدودية التونسية فإن ظهور تنظيم داعش وعدم استقرار الوضع الليبي دفع السلطات التونسية إلى دعم أمن الحدود الجنوبية.

انتخاب رئيس للبنان إلى 2 مارس المقبل

بيروت – «وكالات»: إلى الجلسة 36 واكثر، كما هو متوقع، انتهت الجلسة 35 من دون نتيجة، وأعلن امين عام مجلس النواب اللبناني نيابة عن رئيس مجلس النواب إرجاء الجلسة البرلمانية لانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية إلى الثاني من شهر مارس المقبل بعد تعذر وصول عدد النواب المشاركين إلى حد النصاب القانوني واستمرار مقاطعة قوى 8 آذار والمرشحين الرئيسيين.

58 نائبا من أصل 127 نائبا، شاركوا في هذه الجلسة الخامسة والثلاثين البرلمانية، اقل من النصف زائد أي 65 نائبا، واقل من حد الثلثين أي 86 نائبا، ما يعني استمرار الأزمة الرئاسية والشغور بانتظار الجلسة التي تسمح «بقطف النتيجة وإيصال العماد ميشال عون» حسب تعبير معاون أمين عام حزب الله السياسي حسين خليل قبل يومين.

والى جانب القرار المسبق الذي أعلنه «اول المعطلين» أي حزب الله بمقاطعة الجلسة الانتخابية، كان اللافت ايضا مقاطعة المرشحين الرئيسيين للسباق الانتخابي لجلسة الانتخاب، اي مرشح حزب الله والمدعوم من حزب القوات اللبنانية وكتلة النيابية رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، ومرشح تيار المستقبل عضو فريق 8 آذار النائب سليمان فرنجية.

خارطة المشاركين في الجلسة النيابية لم تختلف عن سابقتها او اخواتها الـ34 السابقة، إن كان لجهة تأمين النصاب، ام لجهة الأطراف المشاركين فيها، ما يكشف عن استمرار الخلاف القائم بين هذه القوى وعدم اتفاقها على رئيس توافقي ينهي الشغور الرئاسي.

حزب الله الذي استبق الجلسة قبل يومين بتاكيد تمسكه بترشيح الجنرال عون إلى الرئاسة، اكد انه لن يشارك في جلسة الانتخاب او الحضور إلى مجلس النواب «ما لم يتأمن النصاب الذي يسمح بإيصال الجنرال عون إلى الرئاسة»، وسبق لمعاون أمينه العام السياسي حسين خليل ان شدد على ان اي جلسة مقبلة للمجلس النيابي «لا تؤمن وصول الجنرال عون قلل تدفعه إلى المشاركة» وان موقف الحزب هو «مقاطعة اي جلسة» يكون فيها مرشح آخر إلى جانب عون، ما يعني أن الحزب يريد إيصال مرشحه «بالتزكية» ومن دون اي منافس.

المشارك الأبرز في هذه الجلسة كتلة اللقاء الديمقراطي بزعامة النائب وليد جنبلاط التي اعادت التأكيد على تمسكها بمرشحها للرئاسة النائب هنري الحلو بعد فشل مبادرة الرئيس سعد الحريري بترشيح النائب سليمان فرنجية في محاولة للخروج من اي استقطاب بعد الانقسام المسيحي والخطوة التي اتخذتها القوات اللبنانية بتبني ترشيح ميشال عون.

النائب والوزير وائل ابو فاعور، عضو كتلة اللقاء الديمقراطي اعتبر أن التطورات الأخيرة «لن تساعد على انتخاب رئيس للجمهورية» وبالتالي فإنها «تساهم في استمرار الفراغ الرئاسي لفترة طويلة».

الجلسة الخامسة والثلاثون شهدت مشاركة كتلة حزب القوات اللبنانية في ظل مقاطعة تكتل التغيير والإصلاح ومرشحها النائب ميشال عون، ومشاركة كتلة تيار المستقبل وغياب ومقاطعة مرشحها النائب سليمان فرنجية، في حين شاركت كتلة «التنمية» برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري على خلفية موقف بري الذي «دعا المرشحين الثلاثة «للحضور إلى المجلس وليفز من يفوز من الثلاثة»، إضافة إلى التزام بري بالمشاركة في الجلسات مع موقف ضمني بعدم تأمين النصاب في ظل غياب التوافق الوطني أو الجانب التنافسي في هذه الجلسة.

حزب الكتائب على لسان رئيسه النائب سامي الجميل، استبق الجلسة النيابية الانتخابية، واعلن عشية الجلسة موقف الحزب النهائي من التطورات الرئاسية الأخيرة بالتأكيد على «رفض حزب الكتائب على الاقتراع لأي مرشح ينتمي إلى فريق الثامن من آذار»، مع إصراره على المشاركة في الجلسة النيابية حتى ولو لم تنته إلى انتخاب رئيس.

النائب المستقل بطرس حرب المحسوب على 14 آذار، رفض مساعي بعض الأطراف، في استهداف مباشر لحزب الله، الذي يعطل انتخابات رئاسة الجمهورية ويسعى لتحويل المجلس إلى «هيئة احتفالية» مهمتها التصفيق على قرار يصدر من خارج المجلس ويحدد الرئيس بناء على مصالحه.

حرب، كشف عن مساع لاقتراح تعديل دستوري في المرحلة المقبلة يقضي باعتبار كل نائب يتغيب عن أي جلسة برلمانية لثلاث جلسات من دون عذر شرعي (تواجد خارج البلاد او تهديد أمني) اعتباره مستقيلا.

النائب سامي الجميل رئيس حزب الكتائب، اعرب عن أسفه أن كل الحراك السياسي الذي شهدناه في الأيام الأخيرة انتهى إلى جلسة من دون نصاب وغياب المرشحين المفترض أنهم مدعومون من كتل شاركت في الحضور.

وقال الجميل تعليقا على فشل الجلسة الانتخابية إنه «حان الوقت للاحتكام للديمقراطية وعلى الرأي العام ان يقول كلمته».

نواب كتلة القوات اللبنانية، ولأول مرة على مدى الجلسات الانتخابية السابقة، غادروا مبنى البرلمان من دون الإدلاء بأي تصريح او موقف، في حين انه جرت العادة في الجلسات السابقة على عقد مؤتمر صحافي مشترك بين نواب هذه الكتلة وكتلة نواب المستقبل او نواب الكتائب لإعلان رفضهم ممارسات قوى 8 آذار المعطلة للانتخاب.

نواب تيار المستقبل من ناحيتهم التزموا بالصمت التام بانتظار الخطاب الذي سيلقيه رئيس الوزراء السابق سعد الحريري في ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري في الرابع عشر من فبراير، الذي من المفترض أن يعلن موقفه وموقف تيار المستقبل من التطورات السياسية على خط رئاسة الجمهورية.

النائب عصام حوري عضو كتلة نواب المستقبل كشف عن تمسك تياره بوسطية النائب سليمان فرنجية من خلال الخطاب الذي قدمه بعد ترشيح الحريري له للرئاسة، ونفى حوري أن يكون الحريري قد اشترط على فرنجية أن يكون هو رئيسا للوزراء بعد انتخابه، مشيرا إلى أن الاتفاق جرى على أن يكون رئيس الوزراء من فريق 14 آذار مقابل رئيس الجمهورية من 8 آذار، معتبرا التنازل الذي قدمه الحريري في ترشيح فرنجية يصب «في مصلحة البلاد».

حوري اختار التصويب قبل الجلسة الانتخابية، على ممارسات وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل التي وصفها بأنها تصب «في صالح المحور الإيراني وضد المصلحة والإجماع العربيين» خاصة موقف باسيل فيما يتعلق بالموقف من الاعتداء الإيراني على السفارة والقنصلية السعوديتين في إيران، عندما خرق الإجماع العربي والإسلامي في القاهرة وجدة واتخذ قرارا بالنأي بالنفس عن الإجماع العربي والإسلامي.

حوري ذكر بالمخالفة التي ارتكبها باسيل للبيان الوزاري ونقاط الحوار الوطني منذ عام 2006 التي تؤكد على وقوف لبنان إلى جانب الإجماع العربي.

وحذر حوري فريق الجنرال عون وحلفاءه في 8 آذار من «مغبة» الاستمرار في «خرق» الإجماع العربي في القرارات التي يتخذها، خاصة أن هذه المواقف «تضع مصالح» 650 ألف لبناني من العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي في دائرة الخطر، إضافة إلى الخطر الذي يهدد أيضا «تحويلات مالية يقوم بها هؤلاء اللبنانيون في دول مجلس التعاون الخليجي إلى لبنان والتي تصل إلى نحو 7 مليارات دولار».

مصر ترفض إقامة عزاء لنجل حسن البنا

مقترح برلماني لإحالة قضايا الإخوان للقضاء العسكري

سيف الإسلام حسن البنا

البرلمان المصري

القاهرة – «وكالات»: اضطرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى إلغاء عزاء سيف الإسلام حسن البنا، نجل حسن البنا مؤسس الجماعة والذي وافته المنية الجمعة الماضي عن عمر يناهز 82 عاما بعد رفض وزارة الأوقاف إقامة العزاء في أي مسجد تابع للوزارة ورفض أجهزة الأمن إقامته في أي مكان بمصر.

وأعلنت عائلة البنا أن السلطات المصرية أبلغتهم رفض وزارة الأوقاف إقامة العزاء في مسجد الإيمان بشارع مكرم عبيد بمدينة نصر شرق القاهرة، كما أبلغتهم رفض إقامة العزاء في أي مساجد تابعة للدولة.

وقالت العائلة إنه إزاء ذلك كانت الأسرة تعتزم إقامته في احد الشوارع إلا أنها أعربت عن خشيتها عن قيام الأمن باعتقال المعزين باعتبارهم من أنصار الجماعة ولكنها لن تستطيع تحمّل مسؤولية أمان جموع المعزين، ولا تكلفة تعرضهم لأي خطر.

وأضافت العائلة أنها قررت إلغاء عزاء فقيدها وأنها ستكتفي باستقباله عبر التلغراف أو عبر موقع «فيسبوك».

وفي ذلك السياق يقول اسلام الكتاتني القيادي المنشق عن الجماعة لـ«العربية.نت»، إن الجماعة لا تستطيع إقامة عزاء لنجل حسن البنا خشية رصد الأمن للمعزين، مضيفا أن السلطات وبدافع إنساني لن تجرؤ على اعتقال المعزين وهم في الغالب من أنصار وقيادات الجماعة، سواء الهاربين أو غير المرصودين خلال مراسم العزاء، لكنها قد تتعقبهم بعد الانتهاء من المراسم وتعتقلهم، وهو ما خشيت منه أسرة البنا وكذلك الجماعة.

وأضاف أن جماعة الإخوان لن تقف طويلا أمام عدم إقامة سرداق عزاء لنجل مؤسسها باعتبار أن الأمر يواجه بصعوبة بالغة، خاصة مع غياب كافة قيادات وكوادر الجماعة، سواء لوجودهم في السجون أو المنفى بالخارج أو الهرب بعيدا عن ملاحقة أجهزة الأمن، فضلا عن حظرها واعتبارها جماعة إرهابية ومصادرة أموالها وممتلكاتها.

وقال إن سرادق العزاء قد يكون مكانا سهلا لاصطياد من هم بعيدون عن أعين رجال الأمن، وقد يلقت نظر السلطات لأنصار جدد وأعضاء منتمين للجماعة وليسوا مرصودين من قبل، وهو ما يعرض الجماعة لخسائر أخرى كبيرة تؤدي لانهيارها تماما، ولذلك فستتغاضى عن عدم إقامة عزاء لنجل مؤسسها ولن تقوم بالتصعيد.

وكان سيف الإسلام حسن البنا نجل مؤسس الجماعة قد توفي صباح الجمعة عن عمر يناهز 82 عاما، وأقيمت صلاة الجنازة عليه في مسجد «الرحمن الرحيم»، بمدينة نصر ووسط تشديدات أمنية مكثفة.

من جانب اخر تقدم البرلماني المصري محمد فرج عامر، عضو مجلس النواب عن محافظة الإسكندرية، والقيادي بائتلاف دعم مصر، بمقترح عاجل إلى الدكتور علي عبدالعال رئيس مجلس النواب لتحويل كافة قضايا الإرهاب والإخوان التي لم يصدر فيها حكم بات ونهائي إلى القضاء العسكري.

وقال إن سبب اقتراحه هو طول أمد التقاضي ونقض الأحكام الصادرة بحق المتهمين بالإرهاب مثل متهمي مذبحة كرداسة والذين تم إلغاء أحكام إعدامهم والمتهم عادل حبارة المتهم في عدد من القضايا بسيناء والغاء إعدامات قيادات الإخوان في قضايا عمليات رابعة وغيرها.

وأضاف أن الرأي العام المصري بجميع اتجاهاته تأكد أن جماعة الإخوان كانت تريد تدمير البلاد وزجت بالجماعات الإرهابية والتكفيرية لتنفيذ ذلك، وبالتالي ولتحقيق سياسة الردع ولحماية البلاد يرى ضرورة إحالة قضايا الإخوان والإرهاب للقضاء العسكري.

من جانبه أكد الدكتور أيمن سلامة أستاذ القانون وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية لـ«العربية.نت» أن القضاء العسكري قضاء خاص ومستقل غير استثنائي ويتسم بالحسم وسرعة البت في القضايا المختص ولائيا بالنظر فيها.

وأضاف أن القضاة العسكريين متفرغون تماما للدعاوى الجنائية فضلا عن كثرة عدد القضاة العسكريين وأعضاء النيابة العسكرية، حيث أصبحوا يشكلون هيئة مستقلة في القوات المسلحة ولا ينتدبون من أسلحة أخرى في الجيش.

وأشار إلى أن كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لا تحظر على الدول ذات السيادة أن تنظم هيئاتها ومؤسساتها وأجهزتها العامة بالأوضاع والأشكال التي تحفظ سيادتها وتصون سلامتها الإقليمية وتحقق الواجب الرئيسي للدولة وهو تحقيق الأمن للجماعة والفرد، فضلا عن ضمان الحق الأول لأية دولة ذات سيادة وهو «الحق في البقاء» والذي تتخذ الدولة لأجل تحقيقه سائر الإجراءات والتدابير اللازمة فضلا عن إصدار التشريعات والقوانين واللوائح التي تحقق ذات الغرض.

وأوضح أن كثيرا من الدول ذات السيادة في العالم سبقت مصر في هذا النهج، فقناعة منها بضرورة اللجوء إلى ذلك الإجراء في حالات محددة، لأجل الحفاظ على سلم وأمن بل بقاء البلاد، مضيفا أن المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأميركية لحقوق الإنسان قد أوضحت أن الشرطين الرئيسيين لمثول المدنيين أمام هذه المحاكم أن يكون إنشاء هذه المحاكم بقانون لضمان استقلالها عن السلطة التنفيذية، وأن تكفل هذه المحاكم للمتهم ضمانات المحاكمة العادلة وفقا للمعايير الدولية.

وأوضح أن المشرع المصري كان سباقا في سرعة تنفيذ وتحديد اختصاصات القضاء العسكري على النحو الذي يتسق مع المادة 204 من الدستور، حيث صدر القرار بالقانون رقم 12 لسنة 2014، والمعدل لبعض أحكام قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1966 بما يضمن تطبيق الشرطين المشار إليهما.